بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وآله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

وبعد:

فهذا نموذج لمادة أصول الفقه ٣٤١، تم إدراجه بالمنتدى، وقمت من باب التعاون على الخير بتفريغه وحله وأضافه بعض التعليقات عليه وترتيبه حسب أبواب المنهج قدر المستطاع، لكي يساهم في ترسيخ النقاط المهمة بعد مذاكرة المنهج كاملاً.

بالإضافة إلى أنه توجد نسخة من النموذج بدون أجوبه لكي يتسنى للطالب التأكد من مدى استيعابه للمنهج بعد أن ينهي مذاكرته تماماً،
ثم يبحث ويتأكد من مدى صحة جوابه من الكتاب، فالمعلومة التي تكتسب بعد عصف ذهني وبحث وجهد أنفع وأرسخ في الذهن من التي تكتسب بسهولة.

(في حالة وجود خطأ في الحل أو خطأ مطبعي أو أضافة أو اقتراح يرجى التكرم بطرحها بنفس الموضوع ليتم تداركها)

(طلب صغير: لا تنسوني من صالح دعاءكم والدعاء لي بالتوفيق بإكمال تعليمي حتى إنهاء مرحلة الدكتوراه)

كتبه/ أحمد التميمي في، ١٣ / ٢ /١٤٣٣ هـ

ahmad-al-tamymy@hotmail.com

١	ما يبنى عليه غيره سواء أكان الابتناء حسيا أو عقليا، هذا تعريف :
أ/ الركن. ب/ القاعدة. ج/ الأصل. د/ الفرع. هـ/ لا شيء مما سبق.	
الأصل.	

٢	أول من دون علم أصول الفقه وكتب فيه بصورة مستقلة هو الإمام أحمد بن حنبل ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، أول من دون علم أصول الفقه وكتب فيه بصورة مستقلة هو الإمام محمد بن أدريس الشافعي، المتوفى عام ٢٠٤ هـ.	

٣	من كتب أصول الفقه عند الشافعي كتاب " الذريعة إلى أصول الشريعة " ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ.	

٤	قضايا كلية ينطبق حكمها على الجزيئات التي تندرج تحتها، هذا تعريف الأدلة ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، هذا تعريف القواعد.	

٥	الفقه والأصول يتفقان على أن غرضهما التوصل إلى الأحكام الشرعية ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٦	العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، هذا تعريف :
أ/ الفقه لغة. ب/ الفقه اصطلاحا. ج/ أصول الفقه. د/ جميع ما سبق. هـ/ لا شيء مما سبق.	
الفقه اصطلاحا، وتعريف الفقه لغة: العلم بالشيء والفهم له.	

٧	العلم بالقواعد والأدلة الإجمالية التي يتوصل بها لاستنباط الحكم :
أ/ الفقه لغة. ب/ الفقه اصطلاحا. ج/ أصول الفقه. د/ جميع ما سبق. هـ/ لا شيء مما سبق.	
أصول الفقه.	

٨	مذهب يعتمد على تقرير القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل عن الأئمة من فروع فقهية ؟
أ/ الحنفية. ب/ الشافعية. ج/ الحنابلة. د/ المالكية.	
الحنفية.	

٩	هو إثبات أمر لآخر، هذا تعريف :
أ/ الفقه لغة. ب/ الفقه اصطلاحا. ج/ أصول الفقه. د/ جميع ما سبق. هـ/ لا شيء مما سبق.	
لا شيء مما سبق، تعريف الحكم في اللغة.	

١٠	جعل شيء سببا لآخر أو شرطا له أو مانعا منه هذا هو المراد بـ :
أ/ الاقتضاء. ب/ الوضع. ج/ التكليف. د/ جميع ما سبق. هـ/ لا شيء مما سبق.	
الوضع.	

١١	هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع :
أ/ الأصول. ب/ الحكم. ج/ الوضع. د/ جميع ما سبق. هـ/ لا شيء مما سبق.	
الحكم.	

١٢	الاقتضاء هو :
أ/ طلب فعل. ب/ طلب على سبيل الإلزام. ج/ طلب ترك. د/ طلب على غير سبيل الإلزام. هـ/ جميع ما سبق.	
جميع ما سبق، الاقتضاء : هو الطلب سواء أكان الطلب فعل أم تركه، وسواء أكان الطلب على سبيل الإلزام أم الترجيح.	

١٣	هل يصح القول أن الحكم التكليفي هو ما يقتضي طلب الفعل أو الكف عنه أو التخيير بين الفعل والترك ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

١٤	طلب الشارع الكف عن الفعل على سبيل الجزم هو :
أ/ الكراهة. ب/ التحريم. ج/ الإيجاب. د/ الندب. هـ/ الإباحة.	
التحريم.	

١٥	من الأمثلة على الواجب الكفائي :
أ/ القضاء. ب/ الصلاة. ج/ الصيام. د/ الزكاة.	
القضاء.	

١٦	ما طلب الشارع فعله دون أن يقيد أداؤه لوقت معين :
أ/ الواجب المقيد. ب/ الواجب المطلق. ج/ الواجب الوقتي. د/ جميع ما سبق. هـ/ لا شيء مما سبق.	
الواجب المطلق، مثل قضاء كفارة رمضان وكفارة من حنث في يمينه. وعكسه الواجب المقيد: وهو ما طلب الشارع فعله وعين لأدائه وقت محدد، مثل: الصلوات الخمس وصوم رمضان.	

١٧	ما طلبه الشارع لا بعينه ولكن ضمن أمور معلومة :
أ/ الواجب المعين. ب/ الواجب المخير. ج/ الواجب لغيره. د/ جميع ما سبق. هـ/ لا شيء مما سبق.	
الواجب غير المعين (المخير)، مثل: كفارة اليمين الواجب فيها على الحانث ثلاث أشياء على التخير: إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو عتق رقبة. وعكسه الواجب المعين: هو ما طلبه الشارع بعينه من غير تخيير للمكلف بين أمور مختلفة، مثل: الصلاة والصيام ورد المغصوب.	

١٨	ما طلب الشارع حصوله من جماعة المكلفين لا من كل فرد منهم هو الواجب العيني ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، الواجب العيني: ما توجه فيه الطلب اللازم إلى كل مكلف، مثل: الصلاة والصيام والوفاء بالعقود. الواجب على الكفاية أو الكفائي: ما طلب الشارع حصوله من جماعة المكلفين، مثل: الجهاد والقضاء والإفتاء وأداء الشهادة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.	

١٩	هل يصح أن الأخذ بالرخصة قد يكون واجباً كتناول الميتة عند الضرورة ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٢٠	التمتع بالطيبات من مأكل ومشرب وملبس من أنواع :
أ/ المباح. ب/ الحرام. ج/ المكروه. د/ الواجب.	
المباح.	

٢١	هل يصح القول بأنه من الأمور التي تعرف بها الإباحة: صيغة الأمر مع وجود القرينة الصارفة عن الوجوب إلى الإباحة ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٢٢	الأمر الذي في قولة تعالى: { وإذا حللتم فاصطادوا } يدل على :
أ/ الوجوب. ب/ الندب. ج/ الإباحة. د/ لا شيء مما سبق.	
الإباحة.	

٢٣	الواجب والفرض بمعنى واحد عند :
أ/ المتكلمين. ب/ الجمهور. ج/ الحنفية. د/ الشافعية.	
الجمهور، أما الحنفية فهم يفرقون بينهما من جهة الدليل فإن كان الدليل قطعياً فهو فرض وإن كان ظني فهو واجب، والظاهر أن الخلاف لفظي.	

٢٤	تعد فريضة الصلاة من :
أ/ الواجب المقيد. ب/ الواجب المعين. ج/ الواجب العيني. د/ جميع ما سبق.	
الواجب المعين.	

٢٥	من أسماء المندوب :
أ/ السنة. ب/ المستحب. ج/ التطوع. د/ جميع ما سبق.	
جميع ما سبق. بالإضافة إلى النافلة والإحسان والفضيلة.	

٢٦	هل يصح القول بأن المندوب غير لازم باعتبار الجزء ولكنه لازم باعتبار الكل ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٢٧	نفي الإثم أو الجناح أو الحرج من الصيغ التي تدل على :
أ/ الكراهة. ب/ الإباحة. ج/ الندب. د/ جميع ما سبق.	
الإباحة.	

٢٨	يعد البيع وقت نداء الجمعة من :
أ/ المحرم لذاته. ب/ المحرم لغيره. ج/ المكروه تنزيهاً. د/ خلاف الأولى.	
المحرم لغيره.	

٢٩	من الصيغ الدالة على التحريم صيغة :
أ/ لا تفعل. ب/ لفظ الحرمة. ج/ نفي الحل. د/ جميع ما سبق.	
جميع ما سبق.	

٣٠	" الأحكام التي شرعها الشارع بناء على أعذار المكلفين " هذا تعريف :
أ/ المباح. ب/ العزيمة. ج/ الرخصة. د/ لا شيء مما سبق.	
الرخصة.	

٣١	هل يصح القول بأن العزيمة تطلق على الأحكام الشرعية التي شرعت لعموم المكلفين ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح، وتعريف الأخر: اسم لما طلبه الشارع و أباحه على وجه العموم.	

٣٢	هل يصح القول بأنه قد يكون الأخذ بالرخصة واجباً ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٣٣	هل يصح القول بأن من أنواع الرخص: تصحيح بعض العقود التي يحتاج إليها النلس، وإن لم تتفق مع القواعد العامة ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٣٤	هل يصح القول بأن الرخصة والعزيمة من أنواع الحكم الوضعي عند جمهور الأصوليين ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، الرخصة والعزيمة من أنواع الحكم التكليفي عند جمهور الأصوليين.	

٣٥	من أقسام الحكم الوضعي : الشرط، السبب، المانع ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح، من أقسام الحكم الوضعي: السبب والشرط والمانع والصحة والبطلان. ومن أقسام الحكم التكليفي: الواجب والمندوب والحرام والمكروه والمباح والعزيمة والرخصة.	

٣٦	من أقسام الحكم الوضعي :
أ/ الواجب. ب/ السبب. ج/ التحريم. د/ لا شيء مما سبق.	
السبب.	

٣٧	" ما جعل الشرع معرفاً لحكم شرعي، بحيث يوجد هذا الحكم عند وجوده وينعدم عند عدمه " هو تعريف :
أ/ السبب. ب/ الشرط. ج/ المانع. د/ لا شيء مما سبق.	
السبب في الاصطلاح، والسبب في الغة: هو ما يتوصل به إلى مقصود ما.	

٣٨	هل يصح القول بأنه إن الأسباب مفضية إلى مسبباتها، سواء أرادها المكلف أم لم يردها، رضي بها أم لم يرض بها ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٣٩	هل يصح القول بأن الشرط الشرعي هو ما كان مصدر اشتراطه الشارع ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٤٠	هل يصح القول بأنه يتفق الشرط والركن من جهة أن كلا منهما لا يتوقف عليه وجود الشيء وجودًا شرعياً ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، يتفق الشرط والركن من جهة أن كلا منهما يتوقف عليه وجود الشيء وجودًا شرعياً.	

٤١	البطلان والفساد بمعنى واحد عند :
أ/ المتكلمين. ب/ الجمهور. ج/ الحنفية. د/ الشافعية.	
الجمهور، أما الحنفية فهم متفقون مع الجمهور في باب العبادات أما المعاملات فهم يفرقون، فإن اختل ركن سمي باطل، وإن طرأ خلل على أوصاف العقد سمي فاسد.	

٤٢	(الباطل) و (الفاسد) بمعنى واحد في أحكام المعاملات عند :
أ/ الجمهور. ب/ الحنفية. ج/ الجمهور والحنفية معاً. د/ ليسا بمعنى واحد لا عند الجمهور ولا الحنفية.	
الجمهور.	

٤٣	هل يصح القول بأنه إذا فقدت أحكام المعاملات ركناً من أركانها سميت باطلة عند الحنفية ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٤٤	يرى بعض الأصوليين أن هناك فرق بين السبب والعلة ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٤٥	هل يصح القول بأنه يشترط في الفعل حتى يصح التكليف به ألا يكون شاقاً ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ.	

٤٦	من حقوق الله الخالصة :
أ/ العبادات المحضة. ب/ ضمان المتلفات. ج/ الدية. د/ جميع ما سبق.	
العبادات المحضة.	

٤٧	هل يصح القول بأن القصاص من الحقوق التي اجتمع فيها حق الله وحق العبد لكن حق الله فيها غالب " ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، القصاص من الحقوق التي اجتمع فيها حق الله وحق العبد لكن حق العبد فيها غالب.	

٤٨	ينقسم اللفظ باعتبار وضعه للمعنى إلى خاص وعام ومشترك ومتصل ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، ينقسم اللفظ باعتبار وضعه للمعنى إلى خاص وعام ومشترك.	

٤٩	من أقسام اللفظ باعتبار وضعه للمعنى :
أ/ الخاص. ب/ العام. ج/ المشترك. د/ جميع ما سبق.	
جميع ما سبق.	

٥٠	هل يصح القول بأن الخاص في اصطلاح الأصوليين: هي كل لفظ وضع لمعنى واحد على انفراد ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٥١	من أمثلة الخاص زيد، رجل، إنسان ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٥٢	من الخاص، اللفظ الموضوع للمعاني لا للذوات كالعلم والجهل ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٥٣	تعتبر ألفاظ الأعداد كالثلاثة والعشرة والعشرين ونحو ذلك من :
أ/ الخاص. ب/ العام. ج/ المشترك. د/ لا شيء مما سبق.	
الخاص.	

٥٤	يعتبر لفظ (إنسان) من :
أ/ الخاص الشخصي. ب/ الخاص النوعي. ج/ الخاص الجنسي. د/ لا شيء مما سبق.	
الخاص الجنسي.	

٥٥	الخاص بيّن في نفسه فلا إشكال فيه ولا إجمال، ولهذا فهو يدل على المعنى الموضوع له دلالة ظنية ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، الخاص بيّن في نفسه فلا إشكال فيه ولا إجمال، ولهذا فهو يدل على المعنى الموضوع له دلالة قطعية.	

٥٦	إن قام الدليل على تأويل الخاص أي إرادة غير معناه الموضوع، فإن الخاص يعمل على ما اقتضاه الدليل ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٥٧	هل يصح القول بأن المطلق هو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٥٨	هل يصح القول بأنه " اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه مع تقييده بوصف من الأوصاف " هو تعريف اللفظ المقيد ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٥٩	مثال المطلق لفظ " شهرين " في قوله تعالى فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، مثال المقيد لفظ " شهرين " في قوله تعالى: { فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين }.	

٦٠	هل يصح أنه إذا قام الدليل بإلغاء القيد في " اللاتي في حجوركم" في قوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن، فلا تأثير له في الحكم ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٦١	إن ورد لفظاً مطلقاً في نص ويرد اللفظ نفسه مقيدًا في نص آخر، وكان حكمها واحد وسبب الحكم واحد، فيحمل المطلق على المقيد ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٦٢	إن ورد لفظاً مختلفاً في نص ويرد اللفظ نفسه مقيدًا في نص آخر، وكان حكمها مختلف، فلا يحمل المطلق على المقيد ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٦٣	الأمر هو اللفظ الموضوع لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٦٤	ترد صيغة الأمر لمعان كثيرة منها :
أ/ الإرشاد. ب/ التعجيز. ج/ الإباحة. د/ جميع ما سبق.	
جميع ما سبق.	

٦٥	الاتفاق حاصل على أن صيغة الأمرد المجرد عن القرائن ليست حقيقة في جميع معانيها ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٦٦	الاتفاق حاصل على أن صيغة الأمرد المجرد عن القرائن حقيقة في الوجوب والندب والإباحة ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٦٧	عامة العلماء قالوا أن الأمر حقيقة في واحد من المعاني الثلاثة " الإباحة، الندب، الوجوب " من غير اشتراك ولا إجمال ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٦٨	قال بعض أصحاب مالك أن الأمر يدل على الإباحة، وقال جمع وهو أحد قولي الشافعية أنه يدل على الندب، وقال الجمهور إنه الوجوب ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٦٩	ذهب علماء الحنفية وآخرون على أن الأمر بعد الحظر يفيد النهي ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، ذهب علماء الحنفية وآخرون على أن الأمر بعد الحظر يفيد الوجوب.	

٧٠	المختار من أقوال الأصوليين: أن الأمر يدل على التكرار ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، المختار من أقوال الأصوليين: أن الأمر لا يدل على التكرار.	

٧١	الأمر بواجب أمر بالشيء الذي يتوقف عليه أداء هذا الواجب إذا لم يأتي له أمر خاص ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٧٢	النهي هو طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء بالصيغة الداله عليه ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٧٣	من صيغ النهي صيغة الأمر بترك الشيء أو الفعل ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٧٤	تستعمل صيغة النهي للدلالة على عدة معان، منها :
أ/ الإباحة. ب/ الدعاء. ج/ الندب. د/ جميع ما سبق.	
الدعاء، تستعمل صيغة النهي للدلالة على عدة معان، منها : التحريم والكراهة والدعاء والتأييس والإرشاد.	

٧٥	هل يصح القول بأنه قد يأتي النهي بلستعمال صيغة الأمر الدالة على النهي ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٧٦	هل يصح القول بأن رأي الجمهور في موجب النهي إذا تجرد من القرائن هو الكراهة ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، رأي الجمهور في موجب النهي إذا تجرد من القرائن هو التحريم.	

٧٧	هل يصح القول بأنه إن الراجح أن النهي يجب حمله على التكرار ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٧٨	يدل النهي بصيغته على الفور والتكرار ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٧٩	يقتضي النهي فساد المنهي عنه، ولا تتعلق بها الآثار الشرعية إن كان المنهي عنه نهى عنه الشارع لعينه ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٨٠	من ألفاظ العموم :
أ/ أسماء الاستفهام. ب/ النكرة الواردة في سياق النفي. ج/ المفرد المعرفة بالإضافة. د/ جميع ما سبق.	
جميع ما سبق.	

٨١	من معاني العام، لفظ وضع ليشمل جميع أفراده من غير حصر بعدد معين وإن كان في الخارج محصورًا ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٨٢	ما يعم بأصل وضعه للذكور و الإناث ولا يختص أحدهما إلا ببيان نحو: " ما " و " من " ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٨٣	أقل الجمع اثنان وقيل ثلاثة والراجح الأول ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٨٤	الخطابات القرآنية لا تعم النبي صلى الله عليه وسلم على رأي غير الجمهور ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٨٥	تخصيص العام هو ثبوت الحكم لبعض أفراده أو قصر العام على بعض مسمياته ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٨٦	المفرد المعرف بالإضافة وأسماء الاستفهام من ألفاظ الخصوص ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، المفرد المعرف بالإضافة وأسماء الاستفهام من ألفاظ العموم.	

٨٧	اشترط الجمهور في المخصص الاستقلال والاقتران، فلا يصح التخصيص بغيرهما ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، اشترط الحنفية في المخصص الاستقلال والاقتران، فلا يصح التخصيص بغيرهما، وقول الجمهور أنه لا يشترط الاستقلال والاقتران.	

٨٨	دليل التخصص عند الجمهور نوعان ، متصل ومنفصل ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٨٩	أنواع المتصل، الاستثناء ، الصفة، الشرط، الغاية ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٩٠	الاستثناء لفظ متصل بجملة لا يستقيل بنفسه، بل بحرف من حروف الاستثناء ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٩١	من حروف الاستثناء " إلا " وهي أشهرها وغير، وعدا، وماعدا، وما خلا، وليس ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٩٢	يشترط لصحة الاستثناء الصلة بالمستثنى منه ولا يصح الاستثناء المنفصل، رجحه المصنف وجمهور العلماء ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٩٣	الاستثناء إذا ورد بعد جمل متعاطفة فإنه يعود إلى الجملة الأخيرة عند الجمهور، إلا أن يقوم الدليل على التعميم ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، الاستثناء إذا ورد بعد جمل متعاطفة فإنه يعود إلى الجميع عند الجمهور، إلا أن يقوم الدليل على التخصيص.	

٩٤	مثال الاستثناء المنفصل، قوله تعالى: { فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا } ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، مثال الاستثناء المتصل، قوله تعالى: { فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا }.	

٩٥	ألفاظ الجمع التي لم تظهر فيها علامة تذكير أو تأنيث : تشمل الذكور والإناث ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٩٦	اشتهر على ألسنة الأصوليين والفقهاء قولهم : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

٩٧	هل يصح القول بأنه يعتبر لفظ (الشمس) من الحقيقة الشرعية ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، لفظ شمس وقمر يعتبر من الحقيقة اللغوية، ومن الحقيقة الشرعية لفظ الصلاة والصيام، ومن الحقيقة العرفية لفظ السيارة.	

٩٨	من أقسام اللفظ واضح الدلالة :
أ/ الحقيقة. ب/ الظاهر. ج/ المجمل. د/ لا شيء مما سبق.	
الظاهر، من أقسام اللفظ واضح الدلالة : الظاهر والنص والمفسر والمحكم.	

٩٩	هل يصح القول بأن ترتيب أقسام اللفظ الواضح الدلالة من الأكثر وضوحاً إلى الأقل وضوحاً هو: الظاهر ثم النص ثم المفسر ثم المحكم ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، ترتيب أقسام اللفظ الواضح الدلالة من الأكثر وضوحاً إلى الأقل وضوحاً هو: المحكم، ثم المفسر، ثم النص، ثم ظاهر.	

١٠٠	هل يصح القول بأنه إن دلالة (النص) أقوى من دلالة (المفسر) ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، دلالة المفسر أقوى من دلالة النص.	

١٠١	هل يصح القول بأنه يجب العمل بالمعنى الظاهر ما لم يقم دليل يقتضي العدول عنه ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

١٠٢	هل يصح القول بأن دلالة اللفظ على ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه، هو ما يطلق عليه مفهوم المخالفة ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

١٠٣	من أنواع مفهوم المخالفة :
أ/ مفهوم الصفة. ب/ مفهوم العدد. ج/ مفهوم الغاية. د/ جميع ما سبق.	
جميع ما سبق، بالاضافه إلى مفهوم الشرط ومفهوم اللقب.	

١٠٤	هل يصح القول بأنه اشترط الجمهور للعمل بمفهوم المخالفة أن يكون القصد من القيد إفادة التكثير والمبالغة ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، اشترط الجمهور للعمل بمفهوم المخالفة أن لا يكون القصد من القيد إفادة التكثير والمبالغة.	

١٠٥	هل يصح القول بأنه لا يجوز العمل بالمجمل إلا إذا ورد من الشارع ما يزيل إجماله ويكشف معناه ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

١٠٦	هل يصح القول بأنه من أمثلة اللفظ المُشكل، اللفظ المشترك ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

١٠٧	هل يصح القول بأنه إذا ورد لفظ مشترك بين معنيين أو أكثر، فإنه يحمل على جميع المعاني ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، إذا ورد لفظ مشترك بين معنيين أو أكثر، فإنه يحمل على معنى واحد منها بدليل يدل على هذا الحمل.	

١٠٨	هل يصح القول بإن حرمة قتل النفس المستفادة من قولة تعالى: { ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق } تثبت بدلالة الاقتضاء ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، حرمة قتل النفس المستفادة من قولة تعالى: { ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق } تثبت بعبارة النص.	

١٠٩	هل يصح القول بأن " دلالة اللفظ على معنى غير مقصود من سياقه لا أصالة ولا تبعاً، ولكنه لازم للمعنى الذي سيق الكلام من أجله " هذا تعريف إشارة النص ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
صح.	

١١٠	هل يصح أن المعنى في قولة تعالى: { حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير } أي حرم عليكم أكلها والانتفاع بها، وهذا المعنى مستفاد من طريق إشارة النص ؟
أ/ صح. ب/ خطأ.	
خطأ، المعنى في قولة تعالى: { حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير } أي حرم عليكم أكلها والانتفاع بها، وهذا المعنى مستفاد من طريق اقتضاء النص.	

تم بحمد الله